IUGJEPS
Vol 30, No 2, 2022, pp871-897

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (29-6-2021)، تاريخ قبول النشر (1-8-2021)

المتشابه بين المفسرين والأصوليين

اسم الباحث الأول: د.عبدالرزاق أحمد رجب * 1

اسم الباحث الثاني : صالح سهيل حمودة 2

[1] اسم الجامعة والبلد (للأول): الأردن– جامعة اليرموك– كلية الشّريعة – قسم أصول الدين

[2] اسم الجامعة والبلد (للثاني): طالب دكتوراه في برنامج التفسير وعلوم القرآن–جامعة اليرموك

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: arazzakrajabi@yahoo.com

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.2/2022/27

الملخص:

ناقشت الدراسة معنى المتشابه في اللغة، ثم عند المفسرين سلفاً وخلفاً، مع دراسة أسانيد المرويات عن السلف في ذلك. ثم قفّت الدراسة ذلك بمناقشة أقوال الأصوليين من المذاهب الخمسة: الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والظاهري. ثم عُنيت الدراسة بعد ذلك بالموازنة بين الأقوال، والترجيح بينها. واعتمدت الدراسة المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وأضافت عليهما منهج أهل الحديث في نقد الروايات. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أنّ المتشابه هو ما احتمل أكثر من وجه، ويمكن معرفته بردّه إلى المحكم، وأنّه لا متشابه مجهولاً في القرآن الكريم. وأوصت الدراسة بالتوثق مما ورد عن السلف في هذا الصدد بالخصوص؛ لأنّ كثيراً مما أُسند إليهم غير ثابت.

كلمات مفتاحية: المتشابه، المفسرون، الأصوليون، السّلف.

The Analogous between the Interpreters and the Fundamentalists

Abstract:

The study discussed the meaning of analogous in the language, then according to the interpreters beforehand and afterhand with the study of the chains of narrations from the predecessors in that. Then the study winded up that by discussing the words of the fundamentalists from the five schools of thought: Hanafi, Maliki, Shafi'i, Hanbali and Zahiri. Then the study concerned with balancing between these words, and outweighting them.

The study adopted both the inductive and the analytical methods, and added to them the method of Hadith's people in criticizing the narrations. One of the most prominent findings of the study is that the analogous may have more than one aspect, and it can be known by reestablishing it to the hermetic ,and that there is no analogous unknown in the Holy Qur'an. The study recommended verifying from what was reported by the predecessors in this regard in particular, because much of what was attributed to them is not established

Keywords: Analogous, the Interpreters, the Fundamentalists, the Predecessors

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أمّا بعد:

فإنّ الله تعالى نزّل كتابه الكريم شفاءً ورحمةً لعباده المؤمنين، وخساراً وعمىً للزائغين، وما ذاك إلا لأنّ المؤمنين يؤمنون بالقرآن جميعه، أمّا الزائغون فيتبعون المتشابه دون المحكم ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، قال تعالى: **{هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ}** [آل عمران: ٧]؛ ولعظمة هذه الآية، وسعة معانيها صنّف مكي بن أبي طالب كتاباً مفرداً فيها[1].

ومع أنّ هذه الآية واضحة المعنى ناصعة المبنى، إلا أنّ العلماء اختلفوا فيها اختلافاً كثيرًا، حتى إنّ بعض العلماء عدّها نفسها من المتشابه[2]، مع أنّ الله تعالى قد أنزلها لتكون ترياقاً شافياً، وميزاناً دقيقاً، يفزع المؤمنون عليه عند حصول الإشكال والتشابه، فكيف يكون الدواء عَيْنه سبب العلّة، أم كيف يكون العذب النّمير سبب الغُلة؟[3]

ولأنّ العلوم آخذٌ بعضها برقاب بعض، فقد مزجت هذه الدراسة بين علم أصول الفقه والتفسير، وسلكت بينهما طريقاً سَرَبًا؛ لتجلية معنى التشابه، والمقارنة بين ما توصل إليه الأصوليون والمفسرون في هذا المضمار، لا سيما أن كثيراً من المفسرين هم أصلاً في الأصول مبرزون، كالجصاص والسمعاني والرازي والطوفي والمحلي.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة بما يأتي:

-تأصيل معنى المتشابه في اللغة والقرآن.

-المقارنة بين ما توصل إليه الأصوليون والمفسرون في المتشابه.

-بيان المعنى الراجح للمتشابه، ودراسة منازع وأدلة كل فريق.

-ينبني على تحديد المتشابه الكثير من المسائل الخلافية بين علماء الأمة، كمسائل صفات الله المختلف فيها.

-تحرير حقيقة الأقوال في المتشابه، وبيان مواطن الاتفاق والاختلاف، وتمييز الثابت عن السلف من غير الثابت.

(1) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، (ج150/1).

(2) ينظر: الطوفي، الإشارات الإلهية، (ج376/1).

(3) ينظر هذا المعنى في: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، (ج24/3).

مشكلة الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس الآتي وهو: **ما معنى المتشابه عند المفسرين والأصوليين؟** ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلةُ الآتية:

-ما معنى المتشابه عند المفسرين؟

-ما هو الثابت عن الصحابة والتابعين في معنى المتشابه.

-ما معنى المتشابه عند الأصوليين؟

-ما القول الراجح في المتشابه؟

أهداف الدراسة: تتمثل بما يأتي:

-بيان معنى المتشابه عند المفسرين.

-تمييز الثابت عن الصحابة والتابعين في معنى المتشابه من غير الثابت.

-بيان معنى المتشابه عند الأصوليين.

-بيان القول الراجح في المسألة بأدلتها.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي لأقوال المفسرين والأصوليين، والمنهج التحليلي لدراسة الأدلة وسبرها. واعتمدت الدراسة منهج أهل الحديث في نقد المرويات الواردة عن السلف في هذا الصدد، لميز الثابت عنهم من غير الثابت.

الدراسات السابقة: كُتب عن المتشابه كثير من الدراسات، ومنها:

1-أحمد حسن فرحات، معاني المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 3، العدد 5، ص140- ص208، 1406هـ-1986م.

2-عبدالكريم الخطيب، المحكم والمتشابه في كتاب الله: ما تأويلهما؟ وماذا نجم عن الاختلاف فيهما؟ مجلة أضواء الشريعة، كلية الشريعة، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد 7، ص207-ص262، 1976م.

3- محمد عباس الجبوري، تأويل المتشابه عند المفسرين، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الكوفة، العراق، 2008م.

الإضافة العلميّة في دراستنا: لم تُعنَ هذه الدراسات بدراسة أسانيد المرويات عن السلف، كما أنها لم تُعن بالمقارنة بين أقوال المفسرين والأصوليين.

خطة الدراسة: اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة على النحو الآتي:

المطلب الأول: معنى المتشابه في اللغة. المطلب الثاني: معنى المتشابه عند المفسرين. المطلب الثالث: معنى المتشابه عند الأصوليين. المطلب الرابع: الموازنة بين الأقوال. الخاتمة، وفيها أبرز النتائج التي توصلت إليها الدّراسة.

المطلب الأول: معنى المتشابه في اللغة

المتشابه في اللغة من الشّبه، بمعنى المثل، لهذا سُمي ضَربٌ من النُّحاس يُلقى عليه دواء فيصفرّ، بـ(الشّبَه)؛ لأنه يشبه الذهب[1]. والتشابه قد يُقصد منه الاقتصار على معناه المباشر، كقوله تعالى: {**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ**} [الزمر: ٢٣]، وقوله: {**كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا**} [البقرة: 25]، أو قد يُقصد به لازم معناه مما ينتج عن التشابه بين الشيئين من الخلط بينهما، والإشكال في معناهما، وعلى ذلك قوله تعالى حاكياً عن بني إسرائيل {**إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا**} [البقرة: 70] أي: أشكل علينا تعيين مصداقه[2]. وهذا المعنى الثاني هو المقصود بالبحث، وهو على طريقة الاستعارة، لأن تطرق الاحتمال في معاني الكلام يفضي إلى عدم تعيّن أحد الاحتمالات، وذلك مثل تشابه الذوات في عدم تمييز بعضها عن بعض[3].

المطلب الثاني: المتشابه عند المفسرين

هناك ثلاثة مذاهب رئيسة في المتشابه، يتفرع عنها عدة أقوال، وفيما يأتي تفصيل القول فيها:

المذهب الأول: أنّ المتشابه يمكن معرفته، وعلى هذا المذهب فالأصل أن تكون الواو للعطف في قوله تعالى: {**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا**} [آل عمران: 7]، وهو الذي اختاره ابن عباس في رواية عنه[4]، ومجاهد[5].

(1) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، (ج58/6)، وابن منظور، لسان العرب، (ج503/13)، والأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، (ص443).

(2) ينظر: المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن، (ج12/6).

(3) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (ج154/3).

(4) رواه الطبري (ج203/6) ولفظه: (أنا ممن يعلم تأويله)، وإسناده صحيح، رجاله ثقات، مجاهد إمام ثقة، وعبد الله بن أبي نجيح ثقة، وهو لم يسمع التفسير عن مجاهد، لكن يروي عنه بواسطة معلومة، هي القاسم بن أبي بزة، وعنه عيسى، وهو ابن ميمون، وهو ثقة، وأبو عاصم هو الضحاك بن مخلد النبيل إمام ثقة، ومحمد بن عمرو هو الباهلي، وهو ثقة. (ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج444/2، ج692/3، ج225/3)، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج213/4)

(5) رواه الطبري (ج203/6)، بالإسناد السابق، وذكره البخاري في صحيحه بصيغة الجزم، واختاره. (ينظر: صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، (ج110/13).

وبذلك يجاب على من شكك بصحة هذا القول عن مجاهد، كابن السمعاني. (ينظر: ابن السمعاني، القواطع، (ج405/1).

ثم اختلف القائلون بذلك على تحديد هذا المتشابه الممكن المعرفة على أقوال:

القول الأول: أنّ المحكم هو الناسخ أو المثبت للحكم، والمتشابه هو المنسوخ، وهو قول ابن عباس[1] وقتادة[2] ويروى عن الربيع بن أنس[3] والضحاك بن مزاحم[4].

وقد جاء عن ابن عباس أنه جعل المحكمات قوله تعالى: **{قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا}** [الأنعام: 151] وما بعدها، وقوله: **{وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا}** [الإسراء: 23] وما بعدها[5].

وقد وجّه الطبري هذه الرواية بأنها مثال على الآيات المثبتة للحكم، أما الرازي فجعل الرواية مثالاً على التكاليف التي لا يجوز أن تتغير من شرع إلى شرع، وتبعه في ذلك ابن عاشور[6].

وفي كلا التوجيهيْن نظر؛ لأنّ الرواية لم تثبت أصلاً كما سلف، ولأنّ في هذين القولين جَعْلُ المعنى الخاص عامًا، وهو لا يُفهم من هذه الرواية كما أشار الشيخ محمد رشيد رضا[7].

القول الثاني: أنّ المحكم هو ما فيه الحلال والحرام، والمتشابه هو غير ذلك مما يصدق بعضه بعضًا، وهو قول مجاهد[8].

(1) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره، (ج593/2)، والطبري في جامع البيان (ج174/6) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، وهو مختلف فيه، إلا أنّ البخاري اعتمده في الصحيح، وهو ثبت في كتابه، عن معاوية بن صالح، وهو ثقة عند الأكثرين، عن علي بن أبي طلحة، وهو صدوق، روى التفسير عن ابن عباس بواسطة مجاهد وعكرمة، لذلك اعتمده البخاري. (ينظر: ابن حجر، فتح الباري، (ج399/2)، وتهذيب التهذيب، (ج108/4، ج171/3).

(2) رواه الطبري في جامع البيان ج175/6 وابن المنذر في تفسيره (ج117/1)، من طريق يزيد بن زريع، وهو ثقة، عن سعيد بن أبي عروبة، وهو إمام ثقة، سمع منه يزيد قبل اختلاطه، عن قتادة، وهذا إسناد صحيح. (ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج411/4، ج33/2).

(3) رواه الطبري (ج176/6)، وفي إسناده أبو جعفر الرازي، واسمه عيسى بن ماهان، وهو مختلف فيه، وابنه عبد الله، مضعف في روايته عن أبيه، فالإسناد ضعيف. (ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج503/4، وج316/2).

(4) رواه الطبري 176/6، وفيه جويبر بن سعيد، وهو ضعيف جدًّا. (ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج320/1).

(5) رواه الطبري في تفسيره (ج174/6)، وفي إسناده مبهم، ورواه سعيد بن منصور في سننه (493)، (ج1039/3) والحاكم في مستدركه (3179)، (ج121/4) وصححه مع أنّ في إسناده عبدالله بن قيس، وهو مجهول، وعنعنة أبي اسحاق السبيعي وهو مدلس، وبذلك أعلّها المعلق على سنن سعيد بن منصور.

(6) ينظر: الطبري، جامع البيان، (ج174/6)، والرازي، مفاتيح الغيب، (ج183/7)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (ج155/3).

(7) ينظر: رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، (ج163/3).

(8) رواه الطبري في جامع البيان، (ج176/6)، بالإسناد الصحيح السالف.

القول الثالث: المحكم ما لم يحتمل إلا وجهاً واحداً من التأويل، والمتشابه ما احتمل أكثر من وجه، وهو قول محمد بن جعفر بن الزبير، فقد قال: ({**مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ**} [آل عمران: 7] فيهنّ حجة الرب، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريف ولا تحريف عمّا وُضعت عليه {**وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ**} [آل عمران: 7] في الصدق، لهنّ تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهنّ العباد، كما ابتلاهم في الحلال والحرام، لا يصرفن إلى الباطل، ولا يحرّفن عن الحق)[1]. ونسبه الماوردي إلى الشافعي، وبه قال بعض المعتزلة، كعبد الجبار والزمخشري، واختاره ابن كثير[2]. ونحو هذا القول قولُ النّحاسِ بأنّ المحكمَ ما كان قائماً بنفسه، لا يحتاج إلى استدلال، والمتشابه ما لم يقم بنفسه، واحتاج إلى استدلال بالردّ إلى غيره[3]، فإن ما لم يقم بنفسه معناه أنه حمال أوجه، ولا يمكن ترجيح وجه من هذه الأوجه إلا بالردّ إلى غيره. وجعل السيوطي قول النحاس قولاً مستقلاً مغايراً للقول بأن المتشابه ما احتمل أكثر من وجه[4]، والأولى ما ذكرنا.

المذهب الثاني: أن المحكم الذي عُرف معناه، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه، وهو قول مرويّ عن عائشة رضي الله عنها[5] وعروة ابن الزبير[6] وأبي نهيك الأسدي[7] وعمر بن عبد العزيز[1] ومالك بن أنس[2]، وعلى هذا المذهب فإنّ الواو في الآية الكريمة تكون للاستئناف قولاً واحداً.

---

(1) رواه الطبري (ج177/6)، وإسناده ضعيف، فيه محمد بن حميد شيخ الطبري، وهو ضعيف، وإنّما صحّ هذا من قول ابن اسحق، وعزاه إليه ابن كثير. (ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج546/3)، وابن هشام، السيرة النبوية، (ج223/2)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (ج7/2).

(2) ينظر: الماوردي، النكت والعيون، (ج369/1)، وعبد الجبار، متشابه القرآن، (ص6-7)، والزمخشري، الكشاف، (ج527/1-528)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (ج7/2).

(3) ينظر: النحاس، معاني القرآن، (ج346/1 و354) والنحاس، إعراب القرآن، (ج121/1).

(4) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (ج1336/4).

(5) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (ج599/2 والطبري في جامع البيان (ج202/6)، تفرد به نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن عائشة ، ونافع ثقة، لكن قال فيه ابن سعد: ثقة قليل الحديث فيه شيء، وعليه فيحتج به ما لم يخالف، وقد خولف هنا، فرواه يزيد بن إبراهيم التستري عند البخاري (4547) وأيوب عند أحمد (24210) وحماد بن سلمة عند أحمد أيضًا (24929) وحماد الأبح عند الترمذي (2993) عن ابن أبي مليكة عن القاسم (ومنهم من أسقطه) عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم)، فلعل رواية نافع رواية بالمعنى لهذا الحديث مع وقفه على عائشة بدل رفعه، لذلك أشار ابن تيمية إلى شذوذه بهذا اللفظ. (ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب،(ج209/4)، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج407/17).

(6) رواه الطبري في جامع البيان (ج202/6)، وإسناده ضعيف، عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعفه الأكثرون. (ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج50/2).

(7) رواه الطبري في جامع البيان (ج202/6)، وإسناده ضعيف لضعف محمد بن حميد، كما سلف.

وهو قول ابن عباس في رواية أخرى عنه؛ لأنه ورد عنه أنه كان يقرأ: (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به)[3].

وجاء عن ابن عباس أيضًا: (التفسير على أربعة أوجه) ذكر منها: (وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره)[4]. ثم اختلف القائلون بذلك على تحديد هذا المتشابه المجهول لنا على أقوال:

القول الأول: هو الأحرف المقطعة، وهو قول الفرّاء، ونسبه إلى ابن عباس بغير إسناد[5]، وقد نقل الأزهري عن أهل المعرفة أنهم وهّنوا إسناده[6].

القول الثاني: أن المتشابه هو حقيقة البعث ووقته والأحرف المقطعة، وهو قول الزجاج[7]. وبهذا القول أخذ الطبري، تبعاً لمن لم يحددهم، وجعل مما يندرج فيه: كل ما استأثر الله بعلمه، كوقت مخرج عيسى بن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا[8]، وهو قول القرطبي[9].

القول الثالث: اللفظ إذا احتمل معنيين، وكان بالنسبة إلى أحدهما راجحًا، وبالنسبة إلى الآخر مرجوحًا، فإن حملناه على الراجح، فهو محكم، وإن حملناه على مرجوح فهو متشابه، ولا بد فيه من دليل منفصل، وهذا الدليل قد يكون لفظيًّا، فلا يجوز التمسك فيه

---

(1) رواه الطبري في جامع البيان (ج203/6)، وإسناده ضعيف لجهالة المثنى بن إبراهيم الآملي شيخ الطبري. (ينظر: الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، (ص420).

(2) رواه الطبري في جامع البيان (ج203/6)، وإسناده صحيح، يونس هو بن عبد الأعلى ثقة، واشهب بن عبد العزيز ثقة فقيه. (ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج369/4)، (ج182/1).

(3) رواه الطبري في جامع البيان، (ج202/6)، وقد تفرد به عبد الرزاق عن معمر، فإن حدث عنه من كتابه فهو صحيح، وإن حدث عنه من حفظه خلط، ولعل هذا منها، وقال الدارقطني: (عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب)، وبذلك اعل أحمد بعض ما استنكره من حديث عبد الرزاق، لذلك رجح ابن تيمية الروايات الأخرى عن ابن عباس على هذه الرواية. (ينظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، (ج757/2)، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج408/17).

قلنا: ولو صحت هذه الرواية جدلاً، فليس فيها ما يؤكد المدعى؛ لأنه لا خلاف على أنه يجوز الوقف على قوله تعالى: (إلا الله)، ولكن هذا لا ينفي علم الراسخين في العلم بالمتشابه كما سيأتي، وعلى ذلك قدرها مكي بن أبي طالب. (ينظر: مشكل إعراب القرآن، (ج150/1).

(4) رواه الطبري في جامع البيان، (ج75/1)، من رواية أبي الزناد عن ابن عباس، وهي منقطعة، أبو الزناد ولد سنة خمس وستين، أي قبل ثلاث سنوات من وفاة ابن عباس. (ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج445/4)، وابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج365/2).

(5) ينظر: الفراء، معاني القرآن، (ج190/1-191).

(6) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، (ج91/6).

(7) ينظر: الزجاج، معاني القرآن، (ج376/1-377).

(8) ينظر: الطبري، جامع البيان، (ج179/6).

(9) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج17/5).

إلا في القضايا الفقهية؛ لأن الدلائل اللفظية لا تكون قاطعةً البتة، وقد يكون عقليًا، وهو لا يكون قطعياً إلا إذا قام الدليل القطعي العقلي على أن ما أشعر به ظاهر اللفظ مُحال، فإذا لم يقم هذا الدليل لم يجز الخوض في تعيين التأويل، وهو قول الرازي[1].

وقول الرازي إشارة إلى صفات الله تعالى المختلف فيها، فهي التي دلّ الدليل العقلي على وجوب تأويلها عنده[2]، وبذلك يكون الرازي من أوائل من أدخل آيات الصفات المختلف فيها في المتشابه من المفسرين.

القول الرابع: أن المحكم ما عُرف المراد منه، والمتشابه ما لم يُعرف، كالحروف المقطعة، وما استأثر الله بعلمه كالروح، وما لم يتضح المراد منه لا باعتبار نفسه ولا باعتبار غيره، وهو قول الشوكاني[3].

المذهب الثالث: أن المتشابه قسمان: منه ما يمكن دركه، ومنه ما لا يمكن، فعلى هذا القول يجوز الوقف على قوله تعالى: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ}** [آل عمران: ٧]، ويجوز الوصل.

وبهذا القول قال الجصاص وابن عطية [4]، فمن المتشابه الذي لا يُعلم معناه عند الجصاص: وقت الساعة، والذنوب الصغائر والروح.

والقول بأنّ الصغائر من المتشابه، مبني على مذهب المعتزلة، فقد تبع فيه الجصاص واصل بن عطاء، فقد قال: المحكم هو الوعيد على الكبائر، والمتشابه الوعيد على الصغائر، وحكي عن عمرو ابن عبيد[5]. ومن المتشابه الذي يمكن معرفة معناه: اللفظ المحتمل للمعاني، فيجب حمله على المحكم الذي لا اشتراك فيه.

وقد بيّن ابنُ عطية وجه جواز الوجهيْن في الوقف والعطف بقوله: (فقوله: **{إِلَّا اللَّهُ}** [آل عمران: ٧] مقتضٍ ببديهة العقل أنه يعلمه على الكمال والاستيفاء، يعلم نوعيه جميعًا، فإنْ جعلنا قوله: **(والرّاسِخُونَ)** عطفاً على اسم الله تعالى فالمعنى: إدخالهم في علم التأويل لا على الكمال، بل علمهم إنما هو في النوع الثاني من المتشابه، وبديهة العقل تقضي بهذا، والكلام مستقيم على فصاحة العرب، كما تقول: ما قام بنصرتي إلا فلان وفلان، وأحدهما قد نصرك بأنّه معك، والآخر إنّما أعانك بكلام فقط.... وإن جعلنا قوله: **(والرّاسِخُونَ)** رفعاً بالابتداء مقطوعاً مما قبله، فتسميتهم راسخين يقتضي بأنّهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب، وفي أيّ شيء هو رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع؟ وما الرسوخ إلا المعرفة

(1) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، (ج7/182-183).

(2) ينظر مثلا: الرازي، مفاتيح الغيب، (ج14/106).

(3) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، (ج1/531).

(4) ينظر: الجصاص، أحكام القرآن، (ج2/282)، وابن عطية، المحرر الوجيز، (ج2/161).

(5) ينظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (ج1/451).

بتصاريف الكلام، وموارد الأحكام، ومواقع المواعظ، وذلك كله بقريحة معدّة، فالمعنى: وما يعلم تأويله على الاستيفاء إلا الله، والقوم الذين يعلمون منه ما يمكن أن يُعلم يقولون في جميعه {**آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا**} [آل عمران: 7][1].

المطلب الثالث: المتشابه عند الأصوليين

يمكن تعيين آراء الأصوليين في معنى المتشابه فيما يأتي:

الأول: المحكم هو ما اتضح معناه، والمتشابه ما احتمل أكثر من معنى، مثل المجمل والمشترك، وهو قول غالب الشافعية، كأبي إسحق الشيرازي والجويني والغزالي[2]. وبه قال بعض المالكية كالباقلاني وابن الحاجب[3]. وهو قول عامة المعتزلة، ومنهم الحنفية المنتسبون إليهم كالكرخي[4].

أما عند الجويني، فالمتشابه في الأحكام يستحيل استمرار الإجمال فيه؛ لأنه يجرّ إلى تكليف المحال، أما التشابه في غير الأحكام فيمكن أن يستأثر الله بعلمه[5].

ويبدو من كلام الجويني أنّه لم يحسم القول بوجود ما استأثر الله بعلمه في القرآن؛ لأنّه تكلم عن الجواز لا الوقوع، كما أشار الأبياري[6]. لكن عند الغزالي: صفات الله تعالى التي حصل عليها النزاع ليست من المتشابه، أما الحروف المقطعة فيمكن أن تكون من المتشابه؛ لأنّنا لم نكلف فهمها[7].

وقد أشار المحلي إلى أنّ صفات الله تعالى المشكلة ليست من المتشابه على مذهب الخلف في تأويلها، وتعقبه ابن قاسم بأن ما قاله الخلف من التأويل على سبيل الاحتمال لا على طريق الجزم بأنه على المعنى المراد، فهو متشابه عندهم أيضاً[8]. لكن تعقّبه الشربيني بأنّ الظاهر أنّ الخلف يجعلون ما حملوا عليه صفات الله تعالى أظهر الاحتمالات[9]، وهذا التعقب على القول بأنّه يكفي الظنّ في ذلك.

(1) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، (ج2/162).
(2) ينظر: الشيرازي، شرح اللمع، (ج1/464)، والجويني، البرهان، (ج1/425)، والغزالي، المستصفى، (ج1/160).
(3) ينظر: الباقلاني، التقريب والإرشاد، (ج1/328)، وابن الحاجب، المختصر الأصولي مع شرحه رفع الحاجب، (ج2/96-97).
(4) ينظر: الجصاص، الفصول من الأصول، (ج1/373).
(5) ينظر: الجويني، البرهان، (ج1/425، والغزالي، المنخول، (ص173).
(6) ينظر: الأبياري، التحقيق والبيان، (ج2/193).
(7) ينظر: الغزالي، المنخول، (ص174).
(8) ينظر: البناني، حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع، (ج1/268).
(9) ينظر: المصدر السابق، (ج1/268).

ولا يخفى أنّ كلام الرازي الآنف يؤكد رأي ابن قاسم، وهو الأقوى، لا سيما في التأويلات التي يظهر تكلفها وبعدها عن سَنن لسان العرب.

الثاني: أنّ المحكم الواضح المعنى، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه. وبه قال من الشّافعية: السمعاني وتابعه ابن السبكي، وشدد السّمعاني النّكير على من خالفه في المسألة، وجعل ما اختاره متفقاً مع طريقة السنّة[1].

ومن الحنفيّة: نسبه عبد العزيز البخاري إلى عامة المتقدمين من الحنفيّة، وبه قال السرخسي والكمال بن الهمام، وجعلوا من المتشابه الحروف المقطعة، وصفات الله تعالى، كاليد والعين ونحوهما[2]، ومن المالكية: المازري والأبياري[3]. وبهذا قال الشّاطبي، فإنّه قسم المتشابه إلى حقيقي وإضافي، فالحقيقي هو ما استأثر الله بعلمه، وهو داخل في صريح آية آل عمران، ومنه صفات الله المختلف فيها، كالاستواء والنزول والضحك واليد، أما الإضافي فهو داخل في معنى الآية لا صريحها؛ لأنه لم يصر متشابهاً من حيث وضع الشرع، بل من حيث تقصير الناظر في الاجتهاد، أو زيغه عن طريق البيان[4].

وأما الحنابلة فظاهر صنيع الإمام أحمد في رسالة الردّ على الزنادقة والجهمية المنسوبة إليه[5] أنّ المحكم ما استقل بنفسه، ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه ما لم يستقل بنفسه، واحتاج إلى بيان[6]، فإنّه قال في رسالته تلك: (بيان ما ضلّت فيه الزنادقة من متشابه القرآن) ثم ذكر آيات تحتاج إلى بيان، كقوله تعالى: {**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ**} [النساء: ٥٦] وقوله:{**هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ**} [المرسلات: 35] ونحوها[7].

(1) ينظر: السمعاني، القواطع، (ج405/1)، وابن السبكي، جمع الجوامع بشرح المحلي وحاشية البناني، (ج268/1).

(2) ينظر: البخاري، كشف الأسرار، (ج55/1)، والأنصاري، فواتح الرحموت، (ج17/2)، وابن الهمام، تيسير التحرير، ج160/1)، وابن عابدين، نسمات الأسحار، (ص14).

(3) ينظر: المازري، إيضاح المحصول من برهان الأصول، (ص315)، والأبياري، التحقيق والبيان في شرح البرهان، (ج197/2).

(4) ينظر: الشاطبي، الموافقات، (ج188/4-195).

(5) هذه الرسالة أثبت نسبتها لأحمد بعض الحنابلة مثل أبي يعلى، وأنكرها آخرون، وهو مقتضى قول ابن رجب، فإنه قال في راويها عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، واسمه الخضر بن المثنى: (الخضر هذا مجهول، ينفرد عن عبد الله برواية المناكير التي لا يتابع عليها)، وقال بوضعها الذهبي، ورجح بعض الحنابلة المعاصرين أنّها لمقاتل بن سليمان. (ينظر: ابن رجب، تقرير القواعد، 405/2، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج286/11-287)، والنجار وآل جراح، تبرئة الإمام أحمد بن حنبل من كتاب الردّ على الزنادقة والجهمية، (ص75).

(6) ينظر: أبو يعلى، العدة، (ج689/2).

(7) ينظر: ابن حنبل، الردّ على الجهمية والزنادقة، (ص175).

لكن الحنابلة لم يَقْصروا المتشابه على هذا النوع، فقد جعل أبو يعلى المتشابه ما احتاج إلى بيان[1]، ومع ذلك جعل من المتشابه ما استأثر الله بعلمه، كآيات الصفات التي يدل ظاهرها على التشبيه عنده[2]. وكذا عند ابن عقيل: المتشابه ثلاثة أقسام: ما احتمل معانيَ كثيرة، كالمشترك، وما أوهم التناقض والاختلاف، وما استأثر الله بعلمه، كالروح والساعة. [3]

وخالفهما ابن قدامة، فقصر المتشابه على صفات الله تعالى الواجب الإيمان بها وعدم تأويلها، وتابعه الطوفي[4]، وهذا مشعر منهما بعدم اعتبار ما جاء في رسالة الرد على الجهمية والزنادقة.

وأمّا الظاهريّة، فيرى ابن حزم أنّ هناك متشابهاً لا يُدرك معناه في القرآن، وهو الحروف المقطعة والأقسام الواردة في بدايات بعض السور، أمّا الحروف فأمرها واضح، وأمّا الأقسام فاستدلالاً بقصة عمر وضَرْبه صبيغاً، وكان سبب ضربه سؤاله عن قوله تعالى: {**وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا**} [الذاريات: 1][5] وهي من أقسام القرآن[6]، وله من قول ابن عباس ما يؤيده كما سلف.

المطلب الرابع: الموازنة بين الأقوال وبيان الراجح

وافق أكثرُ الشافعية والمعتزلة قولَ ابن عباس–في رواية عنه– ومن معه من حيث الإجمال بأن المتشابه يمكن معرفته، ووافقوا قول ابن إسحق على الخصوص بأن المتشابه ما احتمل أكثر من وجه.

أما أكثر الحنفية والمالكية وابن حزم فوافقوا ما جاء عن عائشة وعروة بن الزبير وأبي نهيك وغيرهم من أنّ المتشابه هو ما استأثر الله بعلمه، ووافقوا بعض الأقوال في جعل الحروف المقطعة من المتشابه، لكنهم لم يوافقوا أحداً منهم في جعل صفات الله المختلف فيها منه.

أما أكثر الحنابلة فوافقوا اتجاه الجصاص وابن عطية التوفيقي في جعل المتشابه قسمين: قسماً يمكن دركه، وقسماً استأثر الله بعلمه.

وفيما يأتي مناقشة الأقوال:

(1) ينظر: أبو يعلى، العدة، (ج152/1).

(2) ينظر: أبو يعلى، العدة، (ج693/2).

(3) ينظر: ابن عقيل، الواضح، (ج172/1).

(4) ينظر: ابن قدامة، روضة الناظر، ج213/1، والطوفي، شرح مختصر الروضة، (ج43/2).

(5) رواه الآجري في الشريعة (ج481/2)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (ج634/2)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (ج412/23)، وإسناده صحيح، كما قال ابن حجر في الإصابة (ج308/5).

(6) ينظر: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، (ج123/4–124).

إنّ عندنا أصلاً يجب الفزع إليه في المشكلات، وهو أنّ القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين مفصح عن المعنى المراد، كما قال الله تعالى: **{بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}** [الشعراء: 195] وهذا الأصل يتمشى مع القول بأنّ المتشابه يمكن معرفته، ولا يتمشى مع القول الآخر.

فهذا القول في المعنى الأول الرئيس للمتشابه، أما الأقوال المتفرعة عليه فتناقش كما يأتي:

أما القول الأول، وهو أنّ المحكم الناسخ والمتشابه المنسوخ، فقد استُدل عليه بأمرين:

الأول: قوله تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}** [الحج: 52] وإلى هذه الآية أرجع ابن تيمية دليل من قال بهذا القول، وقال: (فإنّ هذا متشابه؛ لأنّه يحتمل معنيين، ويدخل فيه المجمل، فإنّه متشابه، وإحكامه رفع ما يُتوهم فيه من المعنى الذي ليس بمراد، وكذلك ما رُفع حكمه، فإنّ في ذلك جميعه نسخاً لما يلقيه الشيطان في معاني القرآن)[1]، فجعل مقصود السلف بالمنسوخ هنا المجمل.

وكذلك دافع الدكتور أحمد فرحات عن الاستدلال بالآية الكريمة، فقال: (ولا يُضعف الاستدلال بالآية الأولى كون النسخ الوارد فيها نسخاً لما يلقيه الشيطان، بالرغم من وجود الفارق بينه وبين نسخ الأحكام، وذلك بناءً على مصطلح السلف في النسخ) [2] ثم نقل كلاماً عن ابن تيمية في أنّ النسخ يقصد به عند السلف كل ما يرفع دلالة الآية على معنى باطل[3].

الثاني: الاستناد إلى العرف، فقد قال المازري: (وأمّا من قال: المتشابه المنسوخ، فلأجل التعارف على قولهم: آية محكمة، بمعنى أنّها غير منسوخة)[4].

وأمّا الاستدلال بالآية الكريمة ففيه نظر؛ لأنّ الآية تتكلم عن نسخ ما يلقيه الشيطان، لا ما يلقيه الرحمن. وأما احتجاج الدكتور فرحات بمصطلح السلف في النسخ، فلا يتجه؛ لأنّه لا يقال لكل فهم غير صحيح للقرآن: إنّه من إلقاء الشيطان، لا سيما أنّ هذا الفهم يعتمد على دلالة القرآن ذاته من العام والمطلق والمجمل كما أقر الدكتور. أمّا العرف الذي ذكره المازري، فلا شكّ أنّه عرف حادث، فلا يجدر حمل الآية عليه.

فمن ذلك يظهر ضعف هذا القول، ولكن يمكن حمله على محمل مقبول، وهو أنّ المنسوخ قسم من المتشابه لما يعتري معرفة نسخه من غموض وبحث ونظر، لهذا قال ابن عطية: (وهذا عندي على جهة التمثيل، أي يوجد الإحكام في هذا والتشابه

(1) ابن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، (ص9-10).

(2) فرحات، معاني المحكم والمتشابه، (ص163).

(3) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج29/13).

(4) المازري، إيضاح المحصول، (ص315).

في هذا، لا أنّه وقف على هذا النوع من الآيات)[1]. ومما يؤيد هذا: أنّ ابن عباس لم يقصر المتشابه على المنسوخ، بل قال: (والمتشابهات: منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به، ولا يعمل به)[2].

لهذا، فقد جعل ابن تيمية هذا القول يشمل كل ما لا يُعمل به من المنسوخ والأقسام والأمثال؛ لأنّ الناس يكفيهم الإيمان المجمل به، بخلاف المعمول به، فإنّه لا بدّ فيه من العلم المفصل[3].

أمّا القول الثاني، وهو أن المحكم هو الحلال والحرام، والمتشابه غير ذلك مما يصدق بعضه بعضا، وهو قول مجاهد، قال رشيد رضا: (وكأن مجاهداً يعني بالمتشابه ما فيه إبهام أو عموم أو إطلاق أو كل ما لم يكن حكماً عملياً، فهو عنده خاص بالإنشاء دون الخبر)[4].

قلنا: بل لعل فيه إشارةً إلى أن المحكم هو أحكام الفقه، أما المتشابه فهو العقائد، بدليل أنه مثّل للمتشابه بآيات تتعرض للقدر، وهي من المسائل التي جرى فيها اختلاف في الأمة، كقول الله تعالى: **{وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ}** [البقرة: 26]، وقوله: **{كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ}** [الأنعام: 125]، وقوله: **{وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ}** [محمد: 17][5].

وقد حمل الدكتور فرحات قول مجاهد على المتشابه اللفظي[6] وهذا فيه نظر؛ لأن مجاهداً مثّل على ذلك بآيات تتعرض للعقائد، وليس فيها تشابه لفظي بالمعنى المعروف.

فإذا تبيّن تحرير قول مجاهد، وجب بيان درجته من القوة والضعف، فنقول: هو ظاهر الضعف؛ لأنه تفريق بلا فرق واضح؛ لأنّه إذا كانت آيات العقائد يصدق بعضها بعضًا، فكذلك آيات الأحكام، وقد ردّه الباقلاني بقوله: (هذا باطل، لا يعرفه أهل العربية في إفادة معنى المتشابه والمحكم)، وتابعه الجويني على ذلك[7].

وأما القول بأنّ المتشابه ما احتمل أكثر من وجه، فيرشحه أمران:

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، (ج2/156).

(2) الطبري، جامع البيان، (ج6/175).

(3) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج17/388).

(4) رضا، تفسير المنار، (ج3/164).

(5) ينظر: الطبري، جامع البيان، (ج6/177).

(6) ينظر: فرحات، معاني المحكم والمتشابه، (ص176).

(7) الباقلاني، التقريب والإرشاد، (ج1/332)، وينظر: الجويني، التلخيص، (ج1/179).

الأول: المعنى اللغوي، قال الجويني: (الجملة في ذلك أن تنزيل المحكم والمتشابه على محمل معلوم مما لا يُدرك عقلا، ولم يرد فيه نص سمع يستروح إليه، ولكنهما عبارتان من لغة العرب، فالأوْلى أن نردّهما على قضية اللغة عند الإطلاق)[1].

والمعنى اللغوي يؤكد معنى الإجمال والغموض وعدم الوضوح، كما سلف.

الثاني: السياق القرآني الذي ورد فيه ذكر المحكم والمتشابه بالمعنى الخاص، يؤكد هذا المذهب، فإنّ هذه الآية الكريمة نزلت في أهل الشرك الذين يتطلبون الشبهات من آيات القرآن الكريم، ليلبسوا بها على المسلمين دينهم، وهي تشمل كل مبتدع في دين الله تأول بعض متشابه القرآن؛ لينصر بدعته، سواء كان هذا المبتدع حروريّاً أو قدريّاً أو جهميًّا، أو غير ذلك، كما ذكر الطبري[2].

ولا شك أنّ أهل الشرك وأهل البدع يتطلبون الشبهات على الإسلام والقرآن من كل ما غمُض ودقّ من آي القرآن، وليست الشبهات حكراً على ما ظُنّ استئثار الله بعلمها، كالحروف المقطعة، ووقت الساعة، وأقسام القرآن.

وقد أجاد الدكتور أحمد فرحات حين ذكر أن من هذا المتشابه الذي اتخذه أعداء الله شبهات: أمر الشجرة الملعونة في القرآن، والتسعة عشر ملكاً الذين هم خزنة النار، وتحويل القبلة، فقد اتخذ الكفار من هذه الأمور شبهات يُجلبون فيها على ضعاف الإيمان من المسلمين[3].

وكذلك في عصرنا، ما فتئ الكفار يفتشون القرآن، بحثاً عن آية هنا أو هناك، يجعلون منها مطعناً في دين الله، وينشؤون في سبيل بثّ تلك الشبهات القنوات الفضائية والمواقع الافتراضية، وينفقون في سبيل ذلك الأموال {**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ**} [الأنفال: 36].

وهذه الشبهات قد تكون في العقائد، أو في الأحكام، أو في الأحرف المقطعة، أو في الناسخ والمنسوخ، أو في أقسام القرآن، أو في غير ذلك مما قيل : إنه المتشابه المقصود، أو في غيره، لكن يجمع بينها أنها أمور قد تغمض ويغيب وجه الانفكاك منها عن غير العلماء الراسخين، ومنه يتبين رجحان هذا القول وقوته.

وأما المعنى الرئيس الثاني، وهو أن المحكم الواضح المعنى، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه، فهو يستند على قراءة الوقف على قوله: {**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ**} [آل عمران: 7].

وقد تبيّن أنه حتى على القول بالوقف لا يتم القول بأنّ الراسخين لا يعلمون المتشابه، وذلك على طريقتين:

(1) ينظر: الجويني، التلخيص، (ج179/1).

(2) ينظر: الطبري، جامع البيان، (ج198/6).

(3) ينظر: فرحات، معاني المحكم والمتشابه، (ص195-204).

الأولى: طريقة ابن عطية السّالفة، في أن الراسخين لا يعلمون المتشابهات على الكمال كعلم الله، وإنّما يعلمونه بعلم اجتهاديّ.

الثانية: على طريقة ابن تيمية، في أن التأويل يكون حينئذٍ بمعنى حقيقة الشيء وكيفيته التي استأثر الله بعلمها، لا بمعنى التفسير[1].

وقد تبين عند دراسة الآثار أنّه لم يثبت عن أحد من السلف–سوى مالك– القول بأن الراسخين في العلم لا يعلمون المتشابه، وأن الأسانيد إلى أكثر القائلين بذلك لا تخلو من مغمز، أو مطعن[2].

وقد بين ابن تيمية سبب شهرة القول بذلك عن أهل السنة، فقال: (والذي اقتضى شهرة القول عن أهل السنة بأن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله ظهور التأويلات الباطلة من أهل البدع كالجهمية والقدرية من المعتزلة وغيرهم، فصار أولئك يتكلمون في تأويل القرآن برأيهم الفاسد...فجاء بعدهم قوم انتسبوا إلى السنة بغير خبرة تامة بها، وبما يخالفها، ظنوا ان المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فظنوا أن معنى التأويل هو معناه في اصطلاح المتأخرين، وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح، فصاروا في موضع يقولون وينصرون أن المتشابه لا يعلم معناه إلا الله)[3].

ومما يؤكد كلام ابن تيمية: أنّ السمعاني، الذي شدد النكير على مخالفه في هذه المسألة كما سبق، قد بيّن ابن السبكي سبب تشدده في ذلك فقال: (هو يعظم الأمر في ذلك؛ لأنه يجر الكلام فيه إلى الآيات والأحاديث الواردة في الصفات)[4]، مع أن آيات الصفات وأحاديثها ليست من المتشابه كما سيأتي.

وقد أبطلَ عبد الجبار هذا القول من ثلاث جهات:

الأولى: أنّه لو كان الأمر كذلك لما كان لتخصيص الراسخين بالعلم معنى؛ لأنّ غير العلماء يلزمهم ما يلزم العلماء، فعُلم أنّ المراد أنّ العلماء لمّا علموا المراد بالمتشابه صحّ منهم الإيمان به، فخصّهم بالذكر دون غيرهم.

الثاني: أنّه لو كان الأمر كذلك لم يكن لجَعْله تعالى المحكمَ أصْلاً للمتشابه معنى، فلما جُعلَ المحكمُ أصلاً يُردّ إليه المتشابهُ عُلمَ منه أنّ المتشابهَ يُمكنُ معرفتُه.

(1) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج400/17).

(2) ذكر ابن تيمية أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة أنه قال: إنّ الراسخين في العلم لا يعلمون المتشابه. (ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج406/17).

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج412/17).

(4) ابن السبكي، رفع الحاجب، (ج100/2).

الثالث: أنّه لو كان كذلك لكان الواجب ذمّ كلّ من يتبع المتشابه، لكنه ذمّ من يتبعه ابتغاءَ الفتنة، فعُلم أنّ من يتبعُه على الوجه الصحيح فهو محمود[1].

فإذا تبيّن ضعف هذا القول، تبيّن ضعفُ الأقوال المتفرعة عنه إجمالاً، لكنها تناقش تفصيلاً كما يأتي:

أمّا القول بأن المتشابه هو الأحرف المقطعة، فهو ضعيف لغة وشرعًا. أما لغة، فلأن هذه الأحرف ليست كلاماً تاماً، لأن الكلام في اللغة هو اللفظ الذي يفيد معنى[2]. وأما شرعا، فلأن المتشابه موصوف في الشرع بأنه يُتبع ويُتأول ابتغاء الفتنة، وهذا لا يتأتى في الأحرف المقطعة إلا على وجه بعيد.

فهذه الحروف ذكرها الله في كتابه، ولا يمكن استنباط معانٍ منها مجردة، لكن تطلبَ العلماءُ حكماً لورودها، وتَطَلُّبُ الحكمِ أمرٌ آخر غيرُ التفسيرِ والتأويلِ.

وأما القول بأن المتشابه هو موعد الساعة ونحوه، فقد استدل له الزجاج بقوله تعالى: **{هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ}** [الأعراف: 53]. وتأويله هنا هو المتأوّل نفسه، فالمقصود ما كان يلحّ أهل الكفر بالسؤال عنه من وقت الساعة، وهو من تفسير القرآن بالقرآن[3].

لكن هذا التفسير لا يستقيم؛ لأنّ الله تعالى ذكر أنّ الذين في قلوبهم زيغ يتبعون المتشابه، واتباعُ المتشابه يعني تأوله لا مجرد الإلحاح في السؤال عنه[4]. فإنّ أصلَ الاتباع معناه القفو واللحوق، تارةً بالجسم وتارةً بالارتسام والائتمار[5]، ولا يقال لمن يسأل عن موعد الساعة: إنّه متبع لها. أمّا القول بأنّ الرّوح من المتشابه، ففيه نظر إلى قوله تعالى: **{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}** [الإسراء: 85].

وللمفسرين في المراد بالرّوح هنا أقوال:

(1) ينظر: عبد الجبار، متشابه القرآن، (ص15-16).

(2) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج421/17)، وشلتوت، تفسير القرآن الكريم، (ص52).

(3) ينظر: الزجاج، معاني القرآن، (ج378/1).

(4) ينظر: المرتضى، الأمالي، (ج442/1).

(5) ينظر: الأصفهاني، مفردات القرآن، (ص162).

الأول: أنّها روح الإنسان، وهو قول الأكثر، كابن عطية والواحدي والرازي وأبي حيان والشوكاني والآلوسي وابن عاشور؛ لأنّ ذلك هو المتبادر[1].

الثاني: أنّها جبريل، وهو قول قتادة، وتابعه الطبري؛ لأنّ الله تعالى ذكر أنّه أيّد عيسى عليه السلام بروح القدس، وليس هو سوى جبريل[2].

الثالث: أنّها القرآن، وهو قول الحسن وتابعه عبد الجليل عيسى ومحمد عزة دروزة؛ لأنّ الله تعالى سمّى القرآن روحاً في أكثر من موضع من كلام الله[3].

والأرجح هو القول الأول؛ لأنّه لا يعقل أن يسأل اليهود عن مصطلح قرآني، وهو تسمية القرآن أو جبريل بالرّوح[4].

وعلى هذا القول، فالجواب عن سؤالهم له تأويلان:

الأول: أنه فوّض علم حقيقة الروح إلى الله، وهو قول الواحدي والشوكاني والآلوسي وابن عاشور[5].

الثاني: أنه أجاب عن سؤالهم، فهم سألوا عن الروح أمخلوقة هي أم قديمة، فقال: هي من أمر الله، أي من خلقه، وهو قول الرازي وأبي حيان[6]. والراجح الأول؛ لأنّ القول بأنّ الروح من أمر الله يشير إلى عكس المطلوب؛ فإنّ الأمر قسيم الخلق لا قسم منه، قال الله عزّ وجلّ: {**أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**} [الأعراف: 54]؛ ولأنّ قوله بعد {**وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا**} [الإسراء: 85] يناسب التفويض[7].

ولكن مع هذا القول لا يتم القول بأن علم حقيقة الروح من المتشابه؛ لأنه مثل غيره من الغيبيات يُفهم معناه ولا يُدرك كنهه ولا حقيقته. أمّا القول بأن الصغائر من المتشابه، فهو مبني على قول المعتزلة في الوعد والوعيد كما سبقت الإشارة إليه.

(1) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، (ج535/5)، والواحدي، البسيط، (ج464/13)، والرازي، مفاتيح الغيب، (ج37/21)، والشوكاني، فتح القدير، (ج352/3)، والألوسي، روح المعاني، (82/15)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (ج197/15).

(2) ينظر: الطبري، جامع البيان، (ج71/15، وج223/2).

(3) ينظر: الماوردي، النكت والعيون، (ج269/3)، ودروزة، التفسير الحديث، (ج426/3).

(4) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (ج197/15).

(5) ينظر: الواحدي، البسيط، (ج470/13)، والشوكاني، فتح القدير، (ج352/3)، والآلوسي، روح المعاني، (ج88/15)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (ج198/15).

(6) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، (ج39/21)، وأبو حيان، البحر المحيط، (ج169/14).

(7) ينظر: الآلوسي، روح المعاني، (ج88/15).

وبيان الملازمة: أنّ الكبيرة عند المعتزلة تحبط ثواب الطاعات، وتوجب الخلود في جهنم، أمّا الصغائر فهي مكفَّرة في جنب الطاعات، فإذا عرف المكلف أعيان الصغائر، وعرف أنها مكفرة عنه، فيكون التعريف بها حينئذٍ إغراءً بأن يفعلها، وهو أمر قبيح[1]. أما عند أهل السنة، فالصغائر كالكبائر في كونها تحت المشيئة الإلهية[2]، فلا إشكال عندهم في كونها معروفة. وأما بالنسبة لصفات الله، فإدخالها في المتشابه فيه نظر، لأن السلف أجمعوا على تفسير آيات الصفات، ولم يتوقفوا فيها، ولا فوّضوا معانيها[3].

وأما قول الرازي فمبنيّ على قوله بأن النصوص لا تفيد اليقين، فلا يجوز بناء العقائد عليها، لأن الاستدلال بها مبني على مقدمات ظنيّة، وهي نقل اللغة ونقل النحو والتصريف وعدم الاشتراك والمجاز والنقل والإضمار والتخصيص والتقديم والتأخير والناسخ والمعارض، وكل أولئك أمور ظنية[4].

وقد ردّ العلماء هذا المذهب، وبينوا أن بعض النحو بلغ حد المتواتر، كرفع الفاعل ونصب المفعول، فبطل القول بظنية نقل اللغات كلّه[5]. وأما القول بأنّ أقسام القرآن هي المتشابه، فهو اعتماد على قصة ضرب عمر بن الخطاب لصبيغ، بسبب سؤاله عن متشابه القرآن، ومنه قوله عزّ وجلّ: {**وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا**} [الذاريات: 1].

لكن الجواب على هذا الاستدلال: أن سبب ضرب عمر رضي الله عنه لصبيغ ليس مجرد السؤال، ولكن ظن أنه سأل متعنتاً مشككاً للمسلمين في دينهم مبتغياً فتنتهم[6]. ثم لو افترضنا أنّ عمر رضي الله عنه منع من تفسير الأقسام في القرآن، فهو معارض بقول غيره من الصحابة، فقد فسّر علي رضي الله عنه الذاريات بالرياح[7]. وهذه الأقسام ذكرها الله تعالى؛ لنتدبرها، وهي بلسان عربي مبين، فلا وجه لعدّها من المتشابهات.

وبعد هذه المناقشة، يتبين لنا أنّ المتشابه ليس مفهوماً حقيقيّاً معيّناً من آي القرآن الكريم، كالمنسوخ أو الأحرف المقطعة أو وقت الساعة أو نحوه، بل هو مفهوم إضافيّ، يشمل كلّ ما غمُض، ودقّ من القرآن الكريم، واحتمل أوجهاً متعددة، واحتاج من العلماء إلى مزيد بحث ونظر؛ لتبين حقيقة معناه، فإذا توصلوا لحقيقة معناه خرج من حيّز التشابه إلى حيّز الإحْكام، والله أعلم.

(1) ينظر: الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، (ص635).

(2) ينظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفيّة، (ص109).

(3) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج390/17).

(4) ينظر: الرازي، المحصول، (ج390/1-391).

(5) ينظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (ج37/1).

(6) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج394/17).

(7) رواه الطبري في جامع البيان (ج479/21-480) من غير وجه عن علي رضي الله عنه.

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، أبرزها:

أولاً: أنّه لم يثبت عن أحد من السلف قبل الإمام مالك القول بأن في القرآن متشابهاً لا يمكن معرفته.

ثانياً: بالرغم من اتفاق أكثر السلف ومن تبعهم من المفسرين والأصوليين على أنّ المتشابه يمكن معرفته، إلا أنّهم اختلفوا في تعيين هذا المتشابه.

ثالثاً: اختلف القائلون بأنّ المتشابه لا يمكن معرفته من المفسرين والأصوليين على أقوال في تحديد هذا المتشابه المجهول.

رابعاً: القول بالوقف على قول الله تعالى: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ}** [آل عمران: ٧] يمكن تخريجه على كلا القولين في المتشابه، بأنه يمكن معرفته أو لا يمكن، لكن القول بالعطف لا يمكن تخريجه إلا على قول المجيزين لمعرفة المتشابه.

خامساً: الدراسة المتأنية لأدلة ترجح القول بأنّ المتشابه يمكن معرفته، وهو كل ما غمُض ودقّ من آي القرآن الكريم، واحتمل أكثر من وجه.

سادساً: اعتمد كثير من أعداء الدين والزائغين على المتشابه لإعداد الشبهات ضدّ هذا الدين وبثّها، وواجب العلماء الراسخين الإجابة عن تلك الشبهات، وتفنيدها.

أما أهم توصية خرجت بها الدراسة، فهي ضرورة التوثّق من الروايات الواردة عن السلف في بيان معنى المتشابه؛ لأنّ كثيراً من تلك الروايات لا تثبت عنهم، كما سلف.

المصادر والمراجع

1. الأبياري، علي بن إسماعيل. (1434هـ-2013م). *التحقيق والبيان في شرح البرهان*. تحقيق: علي بن بسام الجزائري. ط1. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
2. الآجري، محمد بن الحسين. (1418هـ-1997م). *الشريعة*. تحقيق: عبد الله الدميجي. ط1. الرياض: دار الوطن.
3. الأزهري، محمد بن أحمد. (1384هـ-1964م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: عبد السلام هارون. مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
4. الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد. (1430هـ-2009م). *مفردات ألفاظ القرآن*. تحقيق: صفوان الداودي. ط4. دمشق: دار القلم.
5. الآلوسي، محمود بن عبد الله. (1431هـ-2010م). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. تحقيق: ماهر حبوش وآخرين. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
6. الأنصاري، عبد العلي بن نظام الدين. (1322هـ). *فواتح الرحموت*. مصر: الطبعة الأميرية.
7. الباقلاني، محمد بن الطيب. (1418هـ-1998م). *التقريب والإرشاد*. تحقيق: عبد الحميد أبوزنيد. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
8. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1434هـ-2013م). *صحيح البخاري مع فتح الباري*. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد. ط1. بيروت: دار الرسالة العالمية.
9. البخاري، عبد العزيز بن أحمد. *كشف الأسرار عن أصول البزدوي*. الشركة الصحافية العثمانية.
10. البغدادي، الخطيب أحمد بن علي. (1422هـ-2001م). *تاريخ بغداد*. تحقيق: بشار معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
11. البناني، عبد الرحمن بن جاد الله. (د.ت). *حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع*. بيروت: دار الفكر.
12. التّرمذي، محمد بن عيسى. *السنن*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد اللطيف حرز الله. بيروت: دار الرسالة العالمية.
13. التّفتازاني، مسعود بن عمر. *شرح العقائد النسفية*. تحقيق: علي كمال. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
14. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. *الإكليل في المتشابه والتأويل*. تحقيق: محمد الشيمي شحاتة. الإسكندرية: دار الإيمان.
15. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1425هـ-2004م). *مجموع الفتاوى*. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
16. الجصّاص، أحمد بن علي. (1412هـ-1992م). *أحكام القرآن*. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
17. الجصّاص، أحمد بن علي أبوبكر الرازي. (1414هـ-1994م.). *الفصول في الأصول*. تحقيق: عجيل النّشمي. ط2. الكويت: وزارة الأوقاف.
18. الجويني، عبد الملك بن عبد الله. (1399هـ). *البرهان في أصول الفقه*. تحقيق: عبد العظيم الديب. ط1. قطر: النّاشر دولة قطر.

19. الجويني، عبد الملك بن عبد الله. (1417هـ-1996م). *التلخيص في أصول الفقه*. تحقيق: عبد الله النيبالي وشبير العمري. ط1. مكة المكرمة- بيروت: دار البشائر الإسلامية، ودار الباز.
20. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1417هـ-1997م). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: أسعد الطيب. ط1. مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز.
21. ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1419هـ- 1999م) *المختصر الأصولي مع رفع الحاجب*. تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود. ط1. بيروت: عالم الكتب.
22. ابن حجر، أحمد بن علي. (1421هـ 2001م). *تهذيب التهذيب*. تحقيق إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة.
23. ابن حجر، أحمد بن علي. (1429هـ-2008). *الإصابة في تمييز الصحابة*. تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر.
24. ابن حزم، علي بن أحمد. *الإحكام في أصول الأحكام*. تحقيق: أحمد شاكر. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
25. أبو حيان، محمد بن يوسف. (1436هـ-2015م). *البحر المحيط*. تحقيق: ماهر حبوش وآخرين. ط1. بيروت: دار الرسالة.
26. دروزة، محمد عزة. (1421هـ-2000م). *التفسير الحديث*. ط2. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
27. الذّهبي، محمد بن أحمد. (1422هـ-2001م). *سير أعلام النبلاء*. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط11. بيروت: مؤسسة الرسالة.
28. الرّازي، محمد بن عمر. *المحصول في علم أصول الفقه*. تحقيق: طه جابر العلواني. بيروت: مؤسسة الرسالة.
29. الرّازي، محمد بن عمر. (140هـ-1981م). *مفاتيح الغيب*. ط1. بيروت: دار الفكر.
30. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (1419هـ). *تقرير القواعد وتحرير الفوائد*. تحقيق: مشهور بن حسن. ط1. القاهرة: دار ابن عفان.
31. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (1407هـ-1987م). *شرح علل الترمذي*. تحقيق: همام سعيد. ط1. الزرقاء: مكتبة المنار.
32. رضا، محمد رشيد. (1366هـ-1947م). *تفسير القرآن الحكيم (المنار)*. القاهرة: دار المنار.
33. الزّجاج، إبراهيم بن السّري. (1408هـ-1988م). *معاني القرآن*. تحقيق: عبد الجليل شلبي. ط1. بيروت: عالم الكتب.
34. الزّركشي، محمد بن عبد الله. (1413هـ-1992م). *البحر المحيط في أصول الفقه*. تحقيق: عبد القادر العاني. ط2. الكويت: وزارة الأوقاف.
35. ابن السّبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي. (1419هـ- 1999م). *رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب*. تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود. ط1. بيروت: عالم الكتب.
36. السّمعاني، منصور بن محمد. (1418هـ-1997م). *تفسير القرآن*، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الرياض، دار الوطن، ط1.

37. السّمعاني، منصور بن محمد. (1432هـ-2011م). *القواطع في أصول الفقه*، تحقيق: صالح سهيل حمودة، عمان، دار عمان، ط1،.

38. السّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1426هـ). *الإتقان في علوم القرآن*، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، الرياض، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.

39. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1438هـ-2017م). *الموافقات*، تحقيق: الحسين آيت سعيد، المغرب، منشورات البشير بنعطية، ط1،.

40. الشّوكاني، محمد بن علي. (431هـ- 2010م). *فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير*، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف-الرياض، 1.

41. الشّيباني، أحمد بن حنبل. (1421هـ-2001م). *مسند أحمد بن حنبل*. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

42. الشّيرازي، إبراهيم بن علي. (1408هـ-1988م). *شرح اللمع*. تحقيق: عبد المجيد تركي. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

43. الطباطبائي، محمد حسين. (1417هـ-1997م). *الميزان في تفسير القرآن*. بيروت: مؤسسة الأعلمي.

44. الطبري، محمد بن جرير. (1422هـ-2001م). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. تحقيق: أحمد محمود شاكر. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، طبعة أخرى: تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة: دار هجر.

45. الطّوفي، سليمان بن عبد القوي. (1423هـ-2002م). *الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية*. تحقيق: حسن بن عباس. ط1. القاهرة: دار الفاروق الحديثة.

46. الطّوفي، سليمان بن عبد القوي. *شرح مختصر الروضة*. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.

47. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. (1418هـ). *نسمات الأسحار شرح المنار*. ط3. كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية.

48. ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984هـ). *التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسية للنشر.

49. ابن عساكر، علي بن الحسن. (1415هـ-1995م). *تاريخ دمشق*. تحقيق: عمر العمروي. بيروت: دار الفكر.

50. ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (1428هـ-2007م). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. ط2. الدوحة: وزارة الأوقاف.

51. ابن عقيل، علي بن عقيل. (1420هـ-1999م). *الواضح*، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

52. الغزالي، محمد بن محمد. *المستصفى من علم الأصول*. تحقيق: أحمد زكي حماد. الرياض: دار الميمان.

53. الغزالي، محمد بن محمد. *المنخول من تعليقات الأصول*. تحقيق: محمد حسن هيتو. دمشق: دار الفكر.

54. المحلي، شمس الدين محمد بن أحمد. *شرح جمع الجوامع*. بيروت: دار الفكر.

55. الفالوجي، أكرم زيادة. (1426هـ-2005م). *معجم شيوخ الطبري*. ط1. عمان –القاهرة: الدار الأثرية ودار ابن عفان.
56. الفراء، يحيى بن زياد. (1403هـ-1983م). *معاني القرآن*. ط3. بيروت: عالم الكتب.
57. فرحات، أحمد حسن. (1406هـ-1986م). *معاني المحكم والمتشابه في القرآن الكريم*. الكويت: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، المجلد 3، العدد 5.
58. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (1419هـ-1998م). *روضة الناظر وجُنة المناظر*. تحقيق: شعبان إسماعيل. ط1. مكة المكرمة: المكتبة المكية.
59. القيسي، مكي بن أبي طالب. (1405هـ-1984م). *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق: حاتم الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
60. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1420هـ-1999م). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: سامي السلامة. ط2. الرياض: دار طيبة.
61. اللالكائي، هبة الله بن الحسين. (1411هـ). *شرح أصول اعتقاد أهل السنة*. تحقيق: أحمد سعد حمدان. ط2. السّعودية: النّاشر وزارة الأوقاف السّعوديّة.
62. المازري، محمد بن علي. *إيضاح المحصول من برهان المحصول*. تحقيق: عمار الطالبي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
63. الماوردي، علي بن محمد. *النكت والعيون* تحقيق: السيد عبد المقصود. بيروت: دار الكتب العلمية.
64. المرتضى، علي بن الحسين. (1373هـ-1954م). *الأمالي*. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. ط1. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
65. ابن منصور، سعيد أبو عثمان. (1414هـ-1993م). *سنن سعيد بن منصور*. تحقيق: سعد آل حميد. ط1. الرياض: دار الصميعي.
66. ابن منظور، محمد بن مكرم. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.
67. النّجار وآل الجراح، أحمد عبد الستار وسنان بن سعد. (2018م). *تبرئة الإمام أحمد من كتاب الردّ على الزنادقة والجهمية*. ط1. بغداد: مكتبة كلمة.
68. النّحاس، أحمد بن محمد. (1408هـ-1988م). *معاني القرآن*. تحقيق: محمد علي الصابوني. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
69. الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد. *متشابه القرآن*. تحقيق: عدنان زرزور. القاهرة: دار التراث.
70. الواحدي، علي بن أحمد. (1430هـ). *التفسير البسيط*. تحقيق: محمد بن صالح الفوزان. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.
71. أبو يعلى، محمد بن الحسين. (1414هـ-1993م). *العدة في أصول الفقه*. تحقيق: أحمد بن علي المباركي. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

Sources and References

1. Al-Abyari , Ali bin Ismail 1434 AH-2013AD .(*Investigation and statement in explaining the proof*). (In Arabic), Investigation: Ali bin Bassam Al -Jazaery . i 1 .Qatar: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.
2. Al-Ajri , Muhammad bin Al-Hussein.1418 A.H.-1997 A.D .(*Sharia)* . (In Arabic), Investigation: Abdullah Al -Damiji . i 1 .Riyadh: Dar Al-Watan.
3. AlAzhari ,Muhammad bin Ahmed. (1384.AH.1964.AD .(*Language refinement*). (In Arabic), Investigation: Abdel Salam Haroun .Egypt: The Egyptian House of Composition and Translation.
4. Al-Isfahani, Raghib Al-Hussein bin Muhammad) .1430 AH - 2009 AD .(*The vocabulary of the words of the Qur'an*). (In Arabic), Investigation: Safwan Daoudi .I 4 .Damascus: Dar Al-Qalam.
5. Al-Alusi , Mahmoud bin Abdullah 1431 AH-2010AD .(*The spirit of meanings in the interpretation of the Great Qur'an and the seven verses*). (In Arabic), Investigation: Maher Habbush and others .i 1 .Beirut: Al -Resala Foundation.
6. Al-Ansari, Abdul Ali bin Nizamuddin, 1322AH . (*Fatih Al-Rahman*, (In Arabic), Egypt :Princely Edition
7. Al-Baqlani, Muhammad bin Al-Tayyib 1418A.H.-1998 A.D .*(Approximation and guidance*(In Arabic), . Investigation: Abdel Hamid Abu Znaid .i 2 .Beirut: Al -Resala Foundation.
8. Al-Bukhari ,Muhammad bin Ismail . 1434AH-2013AD .(*Sahihal-Bukhari with Fath al-Bari*). (In Arabic), Investigation: Shuaib Arnaout and Adel Murshid .i 1 .Beirut :The Global Message.
9. Al-Bukhari, Abdulaziz bin Ahmed .*Reveal the secrets about the origins of Al -Bazdawi*) . (In Arabic), Ottoman Press Company.
10. Al-Baghdadi, Al-Khatib Ahmed bin Ali . 1422AH - 2001 AD .(*Baghdad history*) . (In Arabic), Investigation: Bashar Maarouf .i 1 .Beirut: Islamic West House.
11. Al-Banani , Abdul Rahman bin Jad Allah) .D.T .*(A footnote to the explanation of the local on the collection of mosques)*, (In Arabic), Beirut: Dar Al-Fikr.
12. Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa .*(Al-Sunan*), (In Arabic), Investigated by: Shuaib Al-Arnaout and Abdul Latif Harz Allah .Beirut: International Message House.
13. Al-Taftazani , Masoud bin Omar .(*Explanation of the beliefs*). (In Arabic), Investigation: Ali Kamal .Beirut: Arab Heritage Revival House.
14. Ibn Taymiyyah, Ahmed bin Abdul Halim .(*Corona in the similar and interpretation*). (In Arabic), Investigation: Muhammad Al -Shimi Shehata .Alexandria: House of Faith.
15. Ibn Taymiyyah, Ahmed bin Abdul Halim .1425AH - 2004 AD .(*Total fatwas)* . (In Arabic), City of Medina: King Fahd Complex for Printing the Holy Quran.
16. Al-Jassas, Ahmed bin Ali . 1412AH - 1992 AD .(*The provisions of the Qur')an*). (In Arabic), Investigation: Muhammad Al-Sadiq Qamhawi .Beirut: Arab Heritage Revival House.
17. Al-Jassas, Ahmed bin Ali Abu Bakr Al-Razi .1414A.H.-1994 A.D .(.*chapters in assets*). (In Arabic), Investigation: Ajil Al-Nashmi .i 2 .Kuwait: Ministry of Awqaf.
18. Al-Juwayni, Abdul Malik bin Abdullah .1399AH .(*The proof in the principles of jurisprudence*). (In Arabic), Investigation: Abdel Azim Al-Deeb .i 1 .Qatar: Publisher, State of Qatar.
19. Al-Juwayni, Abdul Malik bin Abdullah .1417A.H.-1996 A.D .(.*Summarizing the principles of jurisprudence*). (In Arabic), Investigation: Abdullah Al-Nibali and Shabeer Al -Omari .i 1 .Makkah Al-Mukarramah - Beirut: Dar Al-Bashaer Islamic House, and Dar Al-Baz.
20. Ibn Abi Hatim, Abdul Rahman bin Muhammad .1417A.H.-1997 A.D .(.*Interpretation of the Great Qur'an*). (In Arabic), Investigation: Asaad Al-Tayeb .i 1 .Makkah Al-Mukarramah: Nizar Al-Baz Library.

21. Ibn al-Hajib, Othman bin Omar . 1419A.H. - 1999 A.D. (The *Fundamentalist Manual with Raising the Eyebrow)*, (In Arabic), . Investigation: Ali Moawad and Adel Abdel Mawgod .i 1 .Beirut: The World of Books.
22. Ibn Hajar , Ahmed bin Ali .1421AH, 2001 AD .(*refine refinement*). (In Arabic), Investigation by Ibrahim Al -Zeibaq and Adel Murshid, Beirut, Al-Resala Foundation.
23. Ibn Hajar , Ahmed bin Ali 1429) .AH-2008 .(*Injury in distinguishing companions*). (In Arabic), Investigation: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki .Cairo: Dar Hajar.
24. Ibn Hazm , Ali bin Ahmed .*Judgment in the origins of judgments*). (In Arabic), Investigation: Ahmed Shaker .Beirut: New Horizons House.
25. Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf . 1436AH - 2015 AD .(*ocean sea*). (In Arabic), Investigation: Maher Habbush and others .i 1 .Beirut: Dar Al-Resala.
26. Darwaza, Muhammad Azza . 1421AH-2000AD .(*Modern interpretation*). (In Arabic), i 2 .Beirut: Islamic West House.
27. Al-Dhahabi ,Muhammad bin Ahmed .1422AH - 2001 AD .(*Sir Flags nobles*). (In Arabic), Investigation: Shuaib Arnaout and others .i 11 .Beirut: Al -Resala Foundation.
28. Al-Razi, Muhammad bin Omar .*(The crop in the science of jurisprudence*). (In Arabic), Investigation: Taha Jaber Al -Alwani . Beirut: Al -Resala Foundation.
29. Al-Razi, Muhammad bin Omar . 1401AH-1981 AD .(*Unseen keys).* (In Arabic),. i 1 .Beirut: Dar Al-Fikr.
30. Ibn Rajab, Abdul Rahman bin Ahmed . 1419AH .(*Report rules and edit benefits*). (In Arabic), Investigation: Mashhour bin Hassan . i 1 .Cairo :Ibn Affan House.
31. Ibn Rajab, Abdul Rahman bin Ahmed . 1407A.H.-1987 A.D .(.*Explanation of the reasons for al-Tirmidhi*). (In Arabic), Investigated by :Hammam Saeed .i 1 .Zarqa :Al-Manar Library.
32. Reda, Muhammad Rashid .1366AH-1947 AD .(*Interpretation of the Holy Qur'an (Al-Manar)*, (In Arabic), .Cairo: Al-Manar House.
33. Al- Zajjaj , Ibrahim bin Al- Sari .1408A.H.-1988 A.D .(.*The meanings of the Qur'an)* . (In Arabic), Investigation: Abdul Jalil Shalabi .i 1 .Beirut: The World of Books.
34. Al-Zarkashi, Muhammad bin Abdullah . 1413AH - 1992 AD .(*The ocean ocean in the principles of jurisprudence).* (In Arabic), investigation: Abdul Qadir Al-Ani .i 2 .Kuwait: Ministry of Awqaf.
35. Ibn Al-Subki, Taj Al-din Abd al-Wahhab bin Ali.1419AH - 1999 AD .(*Raise the eyebrow on the summary of Ibn Al- Hajib*). (In Arabic), Investigation: Ali Moawad and Adel Abdel Mawgod .i 1 .Beirut: The World of Books.
36. Al-Samani, Mansour bin Muhammad . 1418A.H.-1997 A.D .(.*Interpretation of the Qur'an*) , (In Arabic), achieved by: Yasser bin Ibrahim, Riyadh, Dar Al-Watan, 1st Edition.
37. Al-Samani, Mansour bin Muhammad . 1432AH - 2011 AD .(*The Cutters in Usul al-Fiqh*) ,(In Arabic), achieved by: Saleh Suhail Hammouda, Amman, Dar Amman, 1st Edition.
38. Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr . 1426AH .(*Perfection in the Sciences of the Qur'an*), (In Arabic), achieved by: Center for Qur'anic Studies, Riyadh, Ministry of Islamic Affairs and Endowments.
39. Shatby, Ibrahim bin Musa . 1438AH-2017AD .(*Approvals)* , (In Arabic), investigation: Hussein Ait Said, Morocco, Bashir Benatia Publications1 , st ed.
40. Al-Shawkani, Muhammad bin Ali .1431AH - 2010 AD .(*Fath al-Qadir, who combines the art of the novel and the know-how from the science of interpretation*), (In Arabic), Ministry of Islamic Affairs and Endowments - Riyadh, 1.
41. Al-Shaibani, Ahmed bin Hanbal .1421AH - 2001 AD .(*Musnad Ahmed bin Hanbal*). (In Arabic), Investigation: Shuaib Arnaout and others .i 1 .Beirut: Al -Resala Foundation.

42. Shirazi, Ibrahim bin Ali . 1408 A.H.-1988 A.D .(*.Explanation of brilliance*). (In Arabic), Investigation: Abdul Majeed Turki . i 1 .Beirut: Islamic West House.
43. Tabatabai , Muhammad Husayn.1417 A.H.-1997 A.D .(*.The balance in the interpretation of the Qur'an*). (In Arabic), Beirut :Al-Alamy Foundation.
44. Tabari ,Muhammad bin Jarir.1422 AH - 2001 AD .(*Collector statement on the interpretation of any Qur'an*). (In Arabic), Investigation: Ahmed Mahmoud Shaker .Cairo: Ibn Taymiyyah Library, another edition: Investigation: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Cairo: Dar Hajar.
45. Al-Tawfi , Suleiman bin Abdul Qawi, 1423 AH - 2002 AD .(*Divine references to the fundamentalist detectives*) . (In Arabic), Investigation: Hassan bin Abbas .i 1 .Cairo: Al-Farouq Modern House.
46. Al-Tawfi , Suleiman bin Abdul Qawi .*(Kindergarten brief explanation)* . Investigation: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki .Riyadh: Ministry of Islamic Affairs and Endowments.
47. Ibn Abidin, Muhammad Amin Ibn Omar . 1418 AH .(*Breezes of magic explain Al-Manar*). (In Arabic) ,i 3 .Karachi: Department of Quran and Islamic Sciences.
48. Ibn Ashour , Muhammad al-Taher , 1984AH .(*Editing and enlightenment*). (In Arabic), Tunisia :Tunisian publishing house.
49. Ibn Asaker, Ali bin Hassan 1415 AH-1995AD .(*History of Damascus*.) (In Arabic) Investigated by: Omar Al -Amri . Beirut: Dar Al-Fikr.
50. Ibn Attia, Abdul Haq bin Ghal .1428AH - 2007 AD .(*Al-Wajeez editor in the interpretation of the dear book),* (In Arabic), i 2 .Doha: Ministry of Awqaf, 2nd floor.
51. Ibn Aqil, Ali bin Aqeel 1420) .AH - 1999 AD .(*Al-Wadih*) , (In Arabic), Investigation: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Beirut, Al-Resala Foundation.
52. Al-Ghazali, Muhammad bin Muhammad .*(Almstfa from the science of assets*) . (In Arabic), Investigation: Ahmed Zaki Hammad .Riyadh: Dar Al Maiman.
53. Al-Ghazali, Muhammad bin Muhammad .*(Mankhool from the comments of the assets*) . (In Arabic), Investigation: Muhammad Hassan Hito . Damascus: Dar Al-Fikr.
54. Local, Shams Al-Din Muhammad bin Ahmed .*Explanation of collecting mosques*) . (In Arabic), Beirut: Dar Al-Fikr.
55. Al-Faluji, Akram Ziadeh . 1426 AH-2005 AD .(*Dictionary of Sheikhs Tabari*) (In Arabic),). i 1 .Amman-Cairo: The Archaeological House and the House of Ibn Affan.
56. Fur, Yahya bin Ziyad . 1403 AH - 1983 AD .(*The meanings of the Qur'an*) . (In Arabic), i 3 .Beirut: The World of Books.
57. Farhat, Ahmed Hassan . 1406 AH-1986 AD .(*The meanings of the arbitrator and the similar in the Holy Quran*) . (In Arabic), Kuwait :Journal of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University - Scientific Publication Council, Volume 3, Issue 5, pp. 140-pg. 208.
58. Ibn Qudamah, Abdullah bin Ahmed .1419AH - 1998 AD .(*The Kindergarten of the Beholder and the Garden of Views*) . (In Arabic), Investigation :Shaban Ismail .i 1 .Makkah Al-Mukarramah: The Meccan Library.
59. Al-Qaisi, Makki bin Abi Talib . 1405AH-1984 AD .(*The problem of parsing the Qur'an*) . (In Arabic), Investigation ,Hatim Daman .i 2 .Beirut: Al-Rasal Foundation.
60. Ibn Kathir, Ismail bin Omar . 1420AH - 1999 AD .(*Interpretation of the Great Qur'an*) . (In Arabic), Investigation :Sami Al -Salama .i 2 .Riyadh: Dar Taiba.
61. Allalkai , Hebatullah bin Al-Hussein .1411AH .(*Explanation of the origins of the belief of the Sunnis*). (In Arabic), Investigation: Ahmed Saad Hamdan .i 2 .Saudi Arabia: The publisher of the Saudi Ministry of Awqaf.
62. Al-Mazri, Muhammad bin Ali .(*Clarification of the crop from the proof of the crop*) . (In Arabic), Investigation :Ammar Al -Talbi .Beirut: Islamic West House.

63. Al-Mawardi, Ali bin Muhammad .*(Jokes and Eyes)* (In Arabic), Investigation: Mr. Abdel Maqsoud .Beirut: Scientific Books House.
64. Al-Murtada, Ali bin Al-Hussein . 1373AH-1954 AD .(*Amali*) . (In Arabic), Investigation: Abu Al-Fadl Ibrahim .i 1 .Cairo: House of Revival of Arabic Books.
65. Ibn Mansur , Saeed Abu Othman, 1414- A.H.-1993 A.D .(.*Sunan Saeed bin Mansour*) . (In Arabic), Investigation: Saad Al Hamid . i 1 .Riyadh: Dar Al-Sumaei.
66. Ibn Manzur , Muhammad Ibn Makram .*(The tongue of the Arabs*) . (In Arabic), Beirut: Dar Sader.
67. Al-Najjar and the Al-Jarrah family, Ahmed Abdel-Sattar and Sinan bin Saad, 2018 AD .(*The acquittal of Imam Ahmad from the book Refutation of the heretics and the Jahmiyyah)* . (In Arabic), i 1 .Baghdad :Kalima Library.
68. Al-Nahhas ,Ahmed bin Muhammad, 1408A.H.-1988 A.D .(.*The meanings of the Qur'an*) . (In Arabic), Investigation: Muhammad Ali Al -Sabouni . i 1 .Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University.
69. Al-Hamadhani, Abdul-Jabbar bin Ahmed .*(Similar to the Qur'an*). (In Arabic), Investigation: Adnan Zarzour .Cairo: Heritage House.
70. Al-Wahidi, Ali bin Ahmed .1430 AH .(*The simple explanation*) . (In Arabic), Investigation: Muhammad bin Saleh Al - Fawzan .Riyadh :University of Imam Muhammad bin Saud.
71. Abu Yala, Muhammad bin Al-Hussein .1414 A.H.-1993 A.D .(.*Kit in the origins of jurisprudence*) . (In Arabic), Investigation: Ahmed bin Ali Al-Mubarki .i 3 .Beirut: Al-Resala Foundation.